Journal of Tikrit University for Humanities
JTUH
كلية التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

almudris alduktur daham farhan
eabd alhamd
tadrisiun fi kuliyat altarbiat lileulum al'iinsanit-jamieat tkryt
qasam alttarikh

aitifaqiat altaewidat al'almaniat al'iisrayiyliat wa'athariha ealaa tahrik alaiqtisad al'iisrayiylii 1952-1965

A B S T R A C T

The German-Israeli compensation agreement in 1952 contributed to the restoration of Germany's confidence in the international community, gained its independence, entered the European Economic Community and transformed the Israeli economy into a large industrial economy, especially after the compensation was goods and services during the period from 1953 to 1965 accompanied by financial and military support To Israel emanating from the idea of compensation and make it a duty Germany, according to the description of the German Chancellor Konrad Adenauer.

Keywords:

اتفاقية التعويضات الألمانية الإسرائيلية وأثرها على تطور الاقتصاد الإسرائيلي ١٩٥٢-١٩٦٥

م.د. دحام فرحان عبد الحمد
كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة تكريت
قسم التاريخ

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 Jan 2018
Accepted 15 Mar 2018
Available online

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الخلاصة

لقد ساهمت اتفاقية التعويضات الألمانية الإسرائيلية عام ١٩٥٢ في استعادة ألمانيا لثقة المجتمع الدولي، وحصلت على استقلالها، ودخلت الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وحولت الاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصاد صناعي كبير لاسيما بعد أن كانت قيمة التعويضات سلعاً وخدمات خلال المدة ما بين ١٩٥٣-١٩٦٥ رافق ذلك الدعم المالي والعسكري لإسرائيل المنبعث من فكرة التعويض وجعله واجباً ألمانياً بحسب وصف المستشار الألماني كونراد أديناور.

المقدمة

إن لمنظومة العلاقات الدولية دور مهم لبناء أي دولة وتجسيد استقلالها الوطني ومكانتها الدولية، وألمانيا التي كانت بأمس الحاجة إلى استعادة ثقة المجتمع الدولي وتحررها من القيود الدولية التي فرضت عليها نتيجة لمتغيرات الحرب العالمية الثانية، فقد اتبعت عدة سبل من أهمها هو فتح آفاق التواصل والتعاون مع إسرائيل التي وُجدت هي الأخرى بفضل المجتمع الدولي في محيط لا تنتمي إليه، لذا فإن علاقاتها الدولية شكلت مدخلاً أساسياً في صراعها من أجل النهوض والبقاء.

لقد حولت اتفاقية التعويضات الألمانية الإسرائيلية التي وُقّعت في أيلول عام ١٩٥٢ عبارة انبعاث إسرائيل من رماد الكارثة إلى حقيقة واقعة بعدما كانت مجرد وجهات نظر، إذ ساهمت في بناء إسرائيل إلى حد كبير كونها جعلت من قضية الهولوكوست (الإبادة الجماعية التي تعرض لها اليهود إبان الحرب العالمية الثانية) جريمة عصر على الرغم من كل الشبهات التي أحاطت بها لاسيما بعد اعتراف ألمانيا بها وتحملها كافة التبعات القانونية والأخلاقية إزاءها، الأمر الذي وظفته إسرائيل ونالت مزيداً من العطف والدعم الدوليين ونصبت نفسها راعية لكل يهود العالم، وهذا ما حقق لها مكاسب سياسية واقتصادية كبيرة.

لقد هدفت الدراسة إلى تفنيد النظرية السائدة في معظم المصادر بأن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية هما فقط المسؤولتان عن قيام دولة إسرائيل ودعمها، بينما غاب عن الكثيرين ممن تحملوا عناء البحث في هذا المجال أن ألمانيا التي خرجت من رماد الحرب العالمية الثانية كان لها الدور الكبير والمباشر في بناء دولة حديثة الإعلان والنشوء.

ومن أجل الوصول إلى حقائق نسبية واضحة تم توظيف المصادر وتقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة. شمل المبحث الأول على تبيان الدوافع الألمانية والإسرائيلية التي أدت إلى اتفاقية لوكسمبورغ، فيما بيّن المبحث الثاني ردود الأفعال الإسرائيلية والألمانية والعربية إزاء تلك الاتفاقية، بينما تناول المبحث الثالث أثر اتفاقية التعويضات في الاقتصاد الإسرائيلي لاسيما في المجال الصناعي، وحجم التبادل التجاري، في حين عالج المبحث الرابع دور المساعدات العسكرية والمالية الألمانية في دعم الاقتصاد الإسرائيلي ١٩٥٣-١٩٦٥.

من الصعوبات التي واجهت الباحث هو ندرة المصادر التي تناولت هذا الموضوع بتفصيلاته، لذا تحتم عليه التواصل مع الجامعات العربية من أجل الوصول إلى الحقيقة النسبية.

المبحث الأول

اتفاقية لوكسمبورغ لعام ١٩٥٢

تعدُ الهولوكوست (AL Holocust) في قاموس السياسة (الإسرائيلية) الحديثة من المقدسات أو التابو، أي من المحرمات التي لا يجوز لأحد التشكيك فيها أو التقليل من قيمتها، وهي كما هو معروف تعني الإبادة الجماعية التي تعرض لها اليهود على يد النازيين أبان الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥[١]، وأصبح نقد الهولوكوست بعد اتفاقية لوكسمبورغ في أيلول ١٩٥٢ من محرمات السياسة الألمانية أيضاً، للدرجة التي تجعل انتصار أي سياسي لها، ولتعاطي إسرائيل معها قضية رأي عام[٢]، ففي عام ١٩٨٨ لم يفلح رئيس (البوندستاغ) Bundestag[٣] فيليب ينينجر Philip Yeninger (١٩٨٤-١٩٨٨) خلال مداخلة له حول الاشتراكية الوطنية للنازية في التمييز بين عباراته وعبارات النازية محاولاً إبعاد بعض ما التصق بالنازية تجاه مسألة الهولوكوست، الأمر الذي أثار معارضة شديدة داخل البوندستاغ، مما اضطره للاستقالة في تموز ١٩٨٨ والاعتذار للشعبين الألماني و(الإسرائيلي)[٤].

عرضت فكرة التعويضات الألمانية على المؤتمر اليهودي العالمي الذي عقد في نيويورك في تشرين الثاني عام ١٩٤٤، وطرحت خططاً لهذه التعويضات في المؤتمر المذكور، وفي العشرين من أيلول وجه حاييم وايزمان Haim Weiz-Mann[٥] رئيس المنظمة الصهيونية مذكرة إلى الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية تضمنت تقديراً للخسائر المادية التي لحقت باليهود قدرت بنحو ملياري جنيه إسترليني[٦]، إلا أن الجواب الألماني جاء برفض الطلب (الإسرائيلي) كونه لا يستند إلى أسس واقعية أو قانونية، وقد تم دعم الموقف الألماني الرافض من قبل الجانب الأمريكي على اساس أنه سابق لأوانه[٧]، إلا أن ذلك لم يمنع وايزمان من إثارة مسألة التعويضات مرة أخرى في أثناء محاكمات نورمبيرغ Nuremberg Trials[٨] لكبار النازيين في العشرين من تشرين الأول ١٩٤٥، لكن طلبه رُفض مرة أخرى وللأسباب السابقة نفسها[٩].

ذكر السياسي الإسرائيلي موشيه رفيف (Moshe Rafif) في مذكراته إن عام ١٩٤٩ ساق أقداراً متشابهة لكلا الدولتين الألمانية والإسرائيلية ساعدت على تقريب وجهات النظر حول مسألة التعويضات، ومن ثم إرساء قواعد للعلاقات الجديدة تمثلت بمجيء أول مستشار لألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ألا وهو الدكتور كونراد أديناور Konrad Adenuer[١٠]، وأول رئيس وزراء لدولة إسرائيل بعد إعلانها عام ١٩٤٨ ألا وهو ديفيد بن غوريون David Ben Gurion[١١]، وكلاهما كان له دوافعه لحل مسألة التعويضات[١٢].

ففيما يتعلق بواقع المستشار أديناور، فقد تمثلت علاقاته الوثيقة مع الكثير من يهود كولون إبان عهد جمهورية فيمار (١٩١٨-١٩٣٣) وعضويته في (لجنة مساندة فلسطين) صهيونية الميول[١٣]، وإدراكه أن تنظيم علاقات ألمانيا مع اليهود ومع إسرائيل مفتاح مهم لنيل الدعم الأمريكي والغربي بشكل كامل

لحكومته، ولألمانيا الغربية بشكل عام، لاسيما بعد أن وافقه في هذا الرأي قادة الأحزاب السياسية في البندوستاغ(١٤).

وهناك سبباً آخر دفع أيناور باتجاه إقرار اتفاقية التعويضات بحسب ما ذكره في مذكراته ألا وهو بحسب قوله: ((**لقد كان واضحاً لي أنه إذا فشلت المفاوضات مع اليهود فإن المفاوضات في مؤتمر لندن حول ديون ألمانيا للغرب أو للحرب العالمية الثانية قد تفشل لأن المصرفية اليهودية قد تمارس نفوذاً على أعضاء مؤتمر لندن**))(١٥).

وقد عبّر أديناور عن موقفه الواضح من المسألة اليهودية في أول حديث له مع الصحفي الألماني يهودي الأصل كارل ماركس صاحب الصحيفة الأسبوعية (اليهودية العامة) في ألمانيا في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٤٩ قائلاً: ((**إن الشعب الألماني عازم على تعويض واسع النطاق عن الظلم الذي ارتكب باسمه على يد النظام النازي المجرم بحق اليهود، وهذا التعويض واجباً علينا**))(١٦).

أما فيما يتعلق بدوافع بن غوريون، فقد وقع على عاتقه بناء (الدولة) حديثة العهد، وهذا تطلّب منه إنشاء قوة دفاع قوية لضمان صمودها، ودمج مئات الآلاف من القادمين الجدد في البيئة الاجتماعية الإسرائيلية لذلك عدت التعويضات مصدراً محتملاً لهذين المجهودين لاسيما وأن الكثيرين من القادمين الجدد كانوا من بين الناجين من تلك الكارثة(١٧).

كذلك أدرك بن غوريون أن ألمانيا الغربية ستعيد عاجلاً تأثيرها ومكانتها في أوروبا، وأنها ستكون مع العالم الحر في مواجهة الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة. لذا أيّد تبادل الرأي من المستشار أديناور حول موضوع التعويضات(١٨)، فضلاً عن ذلك أن أصحاب القرار في إسرائيل وجدوا أن إخضاع ألمانيا الغربية لمبتغى دولة إسرائيل سيجعل الأخيرة ممثلة عن جميع يهود العالم، وهذا ما سيدر بالنفع المادي والمعنوي لاسيما من قبل المنظمات اليهودية وأصحاب رؤوس الأموال اليهود في العالم(١٩). لذلك عُدّت مسألة التعويضات من القرارات الاستراتيجية لإسرائيل ووجودها وحساباتها الشاملة بل وحتى فكرتها الكبرى(٢٠).

ومن خلال ما تم توضيحه من دوافع ألمانية وإسرائيلية تجاه حسم مسألة التعويضات، يتبين أن الأهداف السياسية طغت على الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية لكلا الطرفين على الرغم من بشاعة الكارثة بحسب ما تم تصويره للرأي العام العالمي.

عندما بدأت إسرائيل تفكر جدياً في فتح باب التفاوض مع الجانب الألماني، قدمت حكومة بن غوريون في الثاني من آذار ١٩٥١ مذكرة إلى الدول الأربع (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفييتي) التي كانت تحتل ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية بتعويضات مقدارها مليار دولار على ألمانيا الغربية ونصف مليار دولار على ألمانيا الشرقية، وعدّت إسرائيل هذه المبالغ ما هي إلا دفعة عاجلة لإعادة توطين

٥٠٠ ألف لاجئ يهودي في فلسطين[٢١]، وقد عبّر بن غوريون عن تلك الخطوة بالقول: ((**يجب أن نسعى إلى الحصول على المال بقدر ما نستطيع من الألمان**))[٢٢].

وقد سبق بدء المحادثات بين الجانبين إعلان أديناور في السابع والعشرين من أيلول عام ١٩٥١ من داخل البوندستاغ بناءً على طلب الجانب الإسرائيلي بأن الإبادة حدثت باسم جميع الشعب الألماني، لذا فإن التعويضات الأدبية والمادية واجب محتم[٢٣].

بعد موافقة الألمان على الطلب الإسرائيلي بدأت محادثات سرية في آذار ١٩٥٢ انتهت بتوقيع اتفاقية لوكسمبورغ Luxemburg (اتفاقية التعويضات الألمانية الإسرائيلية) في العاشر من أيلول ١٩٥٢، التزمت بموجبها حكومة ألمانيا الغربية بدفع مبلغ (٣,٤٥٠) مليار مارك ألماني (٨٤٦ مليون دولار أمريكي بأسعار عام ١٩٥٣) تكون على شكل سلع وخدمات، وتضمنت أيضاً اتفاقية تكميلية خاصة بتعويض الأفراد يتم الاتفاق عليها لاحقاً[٢٤]، وكان أمد تلك الاتفاقية ١٢ سنة، يتم العمل بها من منتصف ١٩٥٣ يكون دفع الأموال بالعملة الألمانية وعلى شكل سلع قيمتها ٢٠٠ مليون مارك سنوياً خلال السنوات الأولى. وبناءً على طلب إسرائيل، وقّعت هذه الاتفاقية في لوكسمبورغ لأنها لم ترغب في توقيعها على الأراضي الألمانية لاعتبارات أخلاقية بحسب وجهة النظر الإسرائيلية[٢٥].

لقد كان للعامل الاقتصادي دور مهم جداً في توقيع اتفاقية التعويضات الإسرائيلية، وهذا ما بدا واضحاً من خلال ما سيتم دفعه سلعاً وخدمات، الأمر الذي جعل من تلك الاتفاقية بمثابة قارب النجاة للاقتصاد الإسرائيلي الذي بات مهدداً لاسيما في أثناء مدة المفاوضات المتعلقة بها.

المبحث الثاني

ردود الفعل الإسرائيلية الألمانية والعربية إزاء اتفاقية لوكسمبورغ

أولاً: فيما يتعلق بإسرائيل

ما إن بدأت المفاوضات بين الجانبين الألماني والإسرائيلي حول مسألة التعويضات حتى ظهرت المعارضة الإسرائيلية سواء كانت على المستوى السياسي أو الشعبي، والتي قادها السياسي البارز مناحيم بيغن Menachem Gegin[٢٦]، فقد قاد مظاهرات أمام الكنيست AlKneset[٢٧] الإسرائيلي، ونظّم الحملات المعارضة لها، وألقى الخطب داخل الكنيست، وأبدى من العنف ما أدى إلى إيقاف عضويته لمدة ثلاثة أشهر[٢٨]، وعندما عُرضت تلك الاتفاقية على الكنيست في السابع من كانون الأول ١٩٥٢ لمناقشتها والتصويت عليها، وقف بيغن أمام مبنى البرلمان وخلفه جمع غفير من المتظاهرين قدّر عددهم بـ١٥ ألف متظاهر، وخاطبهم بالقول: ((**إنها قضية حياة أو موت، وإن الألمان نازيون، وحتى أديناور، فهو قاتل ونازي، وإن هذه الاتفاقية تقول للإسرائيليين هذا المبلغ هو ثمناً لجدكم وجدتكم**))[٢٩].

وفي أثناء مناقشة تفاصيل تلك الاتفاقية كانت المظاهرات قد وصلت أوجها، وبدأت المصادمات بين المتظاهرين ورجال الشرطة أدت إلى إصابة ٢٠٠ شخص و٩٢ من رجال الشرطة، وكان لبعض الأحزاب دوراً في مساندة الموقف المعارض لها، ومنها حزب المايام، وحزب حيروت، إلا أن تلك المعارضة لم تمنع الكنيست من التصويت لصالحها في التاسع من كانون الأول ١٩٥٢[٣٠].

ثانياً: فيما يتعلق بالموقف الألماني

فقد جسده مجلس الوزراء عندما درس مسألة البدء بالمفاوضات، إذ ظهر خلاف بين الوزراء حول آلية دفع التعويضات وقيمة السلع التي سيتم تزويدها لإسرائيل، وبعد محاولات مستمرة تم الاتفاق على أن لا تزيد قيمة السلع عن ٢٠٠ مليون مارك في السنوات الأولى من أجل دعم الاقتصاد الإسرائيلي[٣١]، وعند توقيع الاتفاقية عُرضت على البوندستاغ في الرابع من آذار ١٩٥٣ من أجل المصادقة عليها. وبعد ممارسة أديناور ضغوطاً شديدة من أجل تمريرها، تمت المصادقة عليها في الثاني عشر من آذار بأكثرية ساحقة من نواب الحكومة والمعارضة، إلا أن ذلك لم يمنع معارضة عدد من النواب لها، إذ اقترح ضدها ٣٤ نائباً، وامتنع عن التصويت ٨٦ نائباً من مجموع نواب البوندستاغ البالغ عددهم ٤١٠ عضواً، كذلك عارضها نواب الحزب الشيوعي، وحزب الرايخ الألماني، ونواب الحزب البافاري[٣٢].

يبدو أن الموقف الألماني بقي في نطاق مجلس الوزراء والبوندستاغ فقط، ولم يكن للشعب الألماني موقفاً واضحاً من تلك الاتفاقية، إلا عن طريق نوابه، وكان الخلاف فقط على قيمة المبالغ وآلية دفعها من بعض

النواب، وهذا يعني أن الألمان كانوا بحاجة إلى تلك الاتفاقية من أجل تحقيق هدف سياسي يستحق كل تلك الخسائر المادية ألا وهو استعادة ألمانيا لمكانتها في المجتمع الدولي.

ثالثاً: فيما يتعلق بردود الفعل العربية

فقد عدتها دول المواجهة العربية عاملاً من عوامل الدعم لبناء دولة إسرائيل على حساب القضية العربية المشتركة ألا وهي قضية فلسطين، لذا كانت الحكومة السورية من أولى الحكومات العربية التي علمت بأمر المفاوضات الخاصة بالتعويضات لاسيما عندما كانت في مرحلة المفاوضات السرية عن طريق أشخاص مقربين من الحكومة الألمانية، لذا أرسلت القنصلية السورية في القاهرة مذكرة إلى وزير الخارجية المصري في آذار ١٩٥٢ تطلب منه بذل الجهود للحيلولة دون عقد تلك الاتفاقية[٣٣]، وقد حاولت الخارجية المصرية ربط مسألة التعويضات الألمانية ومواقفة الدول العربية عليها باستجابة إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، كون المسألة متشابهة. وحاولت مصر أيضاً الاستعانة بالجانب الأمريكي، وتم بحث تلك المسألة بين الجانبين في الثاني من تموز ١٩٥٢، إلا أن الإدارة الأمريكية رفضت الموقف العربي، كذلك رفضت المقترحات المصرية[٣٤]. وبذلت الحكومة اللبنانية جهداً مماثلاً لدى الدول الغربية الثلاث (فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية)، لكن من دون الوصول إلى نتيجة إيجابية، وقد اقترحت في السادس من تموز ١٩٥٢ إرسال وفد عربي مشترك لإقناع حكومة ألمانيا بالمخاطر التي تهدد المصالح العربية في حال تم التوقيع على الاتفاقية، لكن من دون جدوى[٣٥]. وبعد توقيع الاتفاقية اقترح القنصل المصري في فرانكفورت في الخامس والعشرين من أيلول ١٩٥٢ على وزارة الخارجية المصرية إرسال وفد عربي إلى روما لمقابلة البابا (بيوس الثاني عشر) الذي كان أديناور يكنّ له احتراماً كبيراً من أجل إقناعه لربط مسألة التعويضات الألمانية لإسرائيل بقضية اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن الجانب الألماني رفض المقترح المصري، وعدَّ مسألة التعويضات الإسرائيلية هي السبيل الوحيد لدخول ألمانيا الغربية للجماعة الأوروبية وكسب المصداقية الدولية[٣٦]، ولم يجدِ نفعاً تهديد الجامعة العربية بقطع العلاقات الاقتصادية مع ألمانيا الغربية في حال أُدخلت الاتفاقية حيز التنفيذ[٣٧].

يبدو أن المكتسبات التي سعى الجانبان الألماني والإسرائيلي إلى تحقيقها عن طريق المضي في عقد تلك الاتفاقية تستحق المجازفة والوقوف بالضد من أي مواقف معارضة لها، حتى بعد تهديد الدول العربية بقطع العلاقات الاقتصادية مع الجانب الألماني، وهذا يعني أن ما ستحققه ألمانيا من مكتسبات مع دولة صغيرة مثل إسرائيل حديثة النشوء في حال وقعت الاتفاقية وأُدخلت حيّز التنفيذ سوف يفوق ما ستحققه مع الدول العربية مجتمعة.

المبحث الثالث

تأثير التعويضات الألمانية في تطور الاقتصاد الإسرائيلي ١٩٥٣-١٩٦٥

من أجل التعرف على مدى تأثير اتفاقية لوكسمبورغ في جوانب الاقتصاد الإسرائيلي، وكيف ساهمت إلى حد كبير في النهوض به وحل المشكلات التي كانت تواجهه لاسيما بعد ١٩٥١، لابد من تبيان واضح لخصائص ذلك الاقتصاد والتي عُدّت بمثابة عوامل مهمة دفعت إسرائيل باتجاه عقد تلك الاتفاقية، وشكلت أيضاً محوراً ثابتاً في توجيه سياستها الخارجية منذ إعلانها عام ١٩٤٨. ومن أهم تلك الخصائص:

١. إن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية الرسمية وغير الرسمية[٣٨].

٢. إنه اقتصاد محاصر وغير قادر على اختراق الأسواق المجاورة، وهذا بفعل سياسة المقاطعة الاقتصادية العربية منذ عام ١٩٥١ لاسيما الدول ذات الحدود المشتركة[٣٩].

٣. بقاء الاقتصاد الإسرائيلي تابعاً، إذ ارتبط بعلاقات تبعية هيكلية بالاقتصاد الرأسمالي الغربي عموماً والأمريكي تدريجياً[٤٠].

٤. اقتصاد محدود بحكم التعداد السكاني، إذ لا توجد قاعدة بشرية كافية تستوعب نواتج المشاريع الكبرى[٤١]، وارتباطه بالعامل الديموغرافي، أي تحويل جزء من وارداته باتجاه تغيير الأراضي الفلسطينية إلى يهودية، وهذا ما أوجد فراغاً مالياً كبيراً انعكس سلباً على إمكاناته المادية[٤٢].

٥. اقتصاد فقير الموارد، إذ لا توجد مصادر ذات قيمة اقتصادية مجدية كالنفط، وضعف في الجانب الزراعي نتيجة حرب المياه مع الدول العربية لاسيما خلال مدة الخمسينيات ومنتصف الستينيات[٤٣].

على الرغم من خصائص الضعف في الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أنه خلال السنة الأولى لإعلان دولة إسرائيل شهد تقدماً ملحوظاً، فقد بلغ في عام ١٩٤٩ ٣٢٥ مليون ليرة إسرائيلية[٤٤]، واستمر بالازدهار حتى بلغ الناتج القومي في عام ١٩٥١ حوالي ١٠٠ مليون دولار أمريكي[٤٥]، لكن الذي حدث هو أن مجموع الإنفاق على الاستهلاك استنزف حوالي ٩٠% من الدخل القومي مع نهاية عام ١٩٥١[٤٦].

وعلى إثر ذلك بدأت إسرائيل تواجه أزمة اقتصادية حقيقية منذ بداية عام ١٩٥٢[٤٧]، فقد عدّها أغلب المصادر بأنها السبب المباشر الذي دفع إسرائيل صوب عقد اتفاقية التعويضات في أيلول ١٩٥٢ لاسيما بعد أن وصل اقتصادها على شفا الإفلاس، فبعد أن كان الناتج الإجمالي للبلاد ٢٩,٧%، وكان نصيب الفرد منه ١٠% في النصف الأول من عام ١٩٥١، انخفض إلى ٤,٧%، وأصبح نصيب الفرد ٢,٧% في أوائل عام ١٩٥٢، وهذا ما عدّه المختصون سابقة خطيرة توجب على أصحاب القرار اتخاذ إجراءات عاجلة وسريعة[٤٨].

لقد شكلت الأزمة الاقتصادية كابوساً لرجل الاقتصاد الإسرائيلي، إذ بدأت الحكومة الإسرائيلية تواجه موقفاً مالياً صعباً جداً، لاسيما مع تدفق أمواج من المهاجرين اليهود[٤٩]، وإعلان مجلس الجامعة العربية في

أيار ١٩٥١ اتخاذ التدابير اللازمة للمقاطعة العربية مع إسرائيل، ودخوله حيز التنفيذ مع بداية عام ١٩٥٢[٥٠]، كذلك كان للنقص الكبير في العملات الأجنبية وزيادة معدلات التضخم المالي الذي وصل إلى أكثر من ٦٦% في نهاية عام ١٩٥٢ الأثر في إرباك عملية التنمية الاقتصادية في إسرائيل[٥١].

بدأ الاقتصاد الإسرائيلي بالانتعاش عندما أُدخلت اتفاقية التعويضات حيز التنفيذ في منتصف عام ١٩٥٣، إذ أخذ الناتج القومي الإجمالي بالازدياد بنسب ممتازة، فقد قفز في الثلاث سنوات الأولى لتطبيق الاتفاقية إلى ما نسبته ١٧%[٥٢]. وفي الجدول أدناه تبيان لمعدلات متوسط النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي منذ منتصف ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٦٥[٥٣].

السنوات	النسبة المئوية لكل سنة
منتصف ١٩٥٣-١٩٥٥	%١٧
١٩٥٦-١٩٦٠	%٨,٨
١٩٦١-١٩٦٥	%٩,٨

عند مراجعة الدول أعلاه يتبين أن الزيادة في الناتج القومي للأعوام ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥ واضحة بشكل مطّرد، وهذا سببه يعود إلى كمية السلع التي استحصلتها إسرائيل خلال تلك المدة، فضلاً عن ذلك دخول اتفاقية التعويضات التكميلية حيز التنفيذ في عام ١٩٥٤، وهي تلك المتعلقة بتعويض الأفراد اليهود من ضحايا النازية الذين تم اضطهادهم جسدياً ومعنوياً، تلك التعويضات التي قدّرت بأكثر من ألف مليون دولار ذهب الجزء الأكبر منها لإسرائيل[٥٤]. وفي الجدول التالي تبيان للمبالغ التي تلقتها إسرائيل بالمليون دولار سواء المتعلقة بالحكومة أو الأفراد منذ عام ١٩٥٣-١٩٦٥[٥٥].

السنة	تعويضات الحكومة	تعويضات الأفراد	الإجمالي
١٩٥٣	٤٠,٩	-	٤٠,٩
١٩٥٤	٨٢,٣	٦,١	٨٨,٤
١٩٥٥	٨٧,٥	١٨,٨	١٠٦,٣
١٩٥٦	٧٩,٢	٢٥,٧	١٠٤,٩
١٩٥٧	٧٧,٩	٤٥	١٢٢,٩
١٩٥٨	٦٩,٧	٦٥,٤	١٣٥,١
١٩٥٩	٦٦,٤	٧٠,٧	١٣٧,١
١٩٦٠	٧٩,٧	٩٧,٨	١٧٧,٥
١٩٦١	٨٨,٣	١١٠,٥	١٩٨,٨
١٩٦٢	٤٧	١٣٣,٩	١٨٠,٩
١٩٦٣	٢٨,٥	١٣٨,٩	١٦٧,٥
١٩٦٤	١٦,٥	١٣٤,٢	١٥١,١
١٩٦٥	١٦,٥	١١٢,٧	١٢٩,٤

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة تعويضات الأفراد تزداد بازدياد عدد المهاجرين القادمين من أوروبا الغربية أو الشرقية إلى إسرائيل.

توقفت التعويضات الخاصة بالحكومة بانتهاء المدة المقررة بحسب الاتفاقية، ألا وهي ١٢ سنة، أي في آذار ١٩٦٥، إلى جانب ما استحصلته إسرائيل من تعويضات لجانب الحكومة أو الأفراد، فإن هناك تعويضات أخرى اشتملت عليها تلك الاتفاقية، إلا إنها لم تدخل ضمن آلية محددة وجداول زمنية معينة، وهي تعويضات عن ممتلكات اليهود الأوربيين تحت نظام (من لا وارث له)، أي هي الأموال التي أودعها أصحابها في البنوك والشركات السويسرية أو النمساوية، ولم تُطلَب نتيجة لوفاتهم بشكل طبيعي أو موتهم في معسكرات النازيين، وقُدّرت بحوالي ٩٠٠ مليون دولار، كلها عادت لمصلحة إسرائيل ودولتها الناشئة[٥٦].

لقد أثرت التعويضات الألمانية إلى حد كبير بالاقتصاد الإسرائيلي، وأسهمت بتطوير مجالات مهمة من ذلك الاقتصاد، من أهمها:

١. المجال الصناعي:

تمكنت إسرائيل من التحول إلى الاقتصاد الصناعي بفضل برنامج التصنيع الذي بدأت به في عام ١٩٥٤، معتمدة بذلك على التعويضات الألمانية[٥٧]، بعد أن جعلت جلّ هذه التعويضات سلعاً صناعية عصرية، وقد عيّنت لتلك المهمة بعثة مشتريات مقرها كولونيا برئاسة الدكتور فليكس شنعار (Felix Shanaar) الخبير الاقتصادي الإسرائيلي في الشؤون الصناعية، تلك البعثة التي مهدت لإقامة السفارة الإسرائيلية في بون في عام ١٩٦٥[٥٨].

لقد ازدادت معدلات النمو الاقتصادي بمتوسط بلغ ١٠,٨% سنوياً خلال المدة ما بين الأعوام ١٩٥٤-١٩٦٥، وتحقق التراكم الرأسمالي الذي مهّد للسيطرة الصناعية نتيجة لاستلام إسرائيل ٨٠% من قيمة التعويضات في شكل سلع رأسمالية استخدمت في تجهيز ألفي مشروع صناعي، إذ ارتفع عدد المنشآت الصناعية من ٧٥٠٢ منشأة عام ١٩٥٥ إلى ١٥٤٥٨ حتى عام ١٩٦٥، وبلغ نصيب الآلات ٣٣% من مجمل التكوين الرأسمالي، الأمر الذي جعل المجال الصناعي يسهم في توفير فرص العمل لـ١٥٨,٧١٢ عاملاً يهودياً مهاجراً تدفقوا إلى إسرائيل خلال مدة استلام التعويضات (١٩٥٣-١٩٦٥)[٥٩]، وبحسب تقارير إسرائيلية معتمدة فإن تطور القطاع الصناعي ساهم إلى حد كبير في خفض معدلات البطالة، إذ شكلت ما نسبته في عام ١٩٦٠ ٤,٦% من القوة العاملة، ثم بلغت أدنى مستوى لها في عام ١٩٦٣، إذ بلغت ما نسبته ٣,٣%. لهذا عُدّت سنوات ١٩٥٩-١٩٦٣ مدة العمالة التامة في إسرائيل[٦٠]، كذلك ساهمت التعويضات الألمانية في تشييد بنى تحتية قوية أثّرت بشكل كبير في تطوير المجال الصناعي، فقد بنى الألمان خمس محطات توليد الطاقة الكهربائية خلال الأعوام ١٩٥٣-١٩٥٦، وشيدوا سكة حديد بئر السبع، وغيروا نصف الخط الحديدي الواصل بين القدس وتل أبيب، وقدموا ٤٠٠ شاحنة سكك حديد، وحدثوا

النظامين البرقي والهاتفي، ووسعوا ميناء حيفا، وقدموا تجهيزات لاستغلال المعادن ومنها النحاس الذي أصبح من أهم مصادر دخل إسرائيل[٦١]. وقد بنى الألمان أيضاً بين الأعوام ١٩٥٥-١٩٦٠، ٢٨٠ كيلومتراً من الأنابيب العملاقة للري في النقب، وزودوا ١٣٠٠ محطة ومصنع بالأجهزة الألمانية، وبنوا مصنعاً للفولاذ ينتج ٢٠٠ ألف طن من الحديد والمواد الأولية الأخرى[٦٢]. وبحسب إحصائيات رسمية، فإن قطاع الصناعة استطاع بفضل ما حصلت عليه إسرائيل من مواد نتيجة للتعويضات من النمو بمعدلات مرتفعة بلغت ١٢,٢% سنوياً منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٤[٦٣]، إذ ارتفعت الواردات الصناعية من ١,٣٠٠ مليون ليرة عام ١٩٥٤ إلى ما يقارب ٢,٢٥٠ مليون ليرة عام ١٩٥٥، وبلغت نسبة تصدير المنتجات الصناعية المستهلكة والخفيفة لوحدها ٢٢% من مجموع المنتجات الصناعية المختلفة[٦٤].

لقد جاء في التقرير النهائي الذي وضعه يواخيم إيبلنغ Joachim Ebeling رئيس الجانب الألماني في اللجنة اللمانية-الإسرائيلية المشتركة المسئولة عن تنفيذ اتفاقية التعويضات المؤرخ في آذار ١٩٦٦ إيجازاً للتجهيزات والخدمات التي زودت بها إسرائيل ما بين السادس عشر من حزيران ١٩٥٣ والسادس عشر من آذار ١٩٦٥، مدة الاتفاقية، توزعت التجهيزات والخدمات حسب الجدول التالي[٦٥]:

نوع التجهيزات والخدمات	المبلغ بآلاف الماركات	النسبة المئوية
منتجات للصناعات الحديدية	٢٧٤,٢٩٢	١١,٥
منتجات صناعة صب المعادن	٢٠,٨١٤	٠,٨
منتجات مصانع اللف والسحب	٢٨,٨٦٦	١,٢
منتجات الصناعات المعدنية	٦٦,٨١٥	٢,٨
المجموع	**٣٩٠,٧٨٢**	**١٦,٣**
صناعة الآلات الثقيلة	٣١٥,٨٩٤	١٣,٢
صناعة السيارات	٢٤,٥٨٢	١
بناء السكك الحديد	١٢٩,٩٤٩	٥,٤
بناء السفن	٥٨٥,٥٧٢	٢٤,٤
الصناعات الكهربائية	٢٢٣,١٢٥	٩,٣
الصناعات البصرية الدقيقة	٢٠,٣٤١	٠,٩
أدوات من صفائح الفولاذ	٢٧,٥٠١	١,١
المجموع	**١,٣٢٦,٩٤٤**	**٥٥,٣**
كاوتشوك-أسبست	١٨,١٠٦	٠,٧
أدوات كيمياوية وصيدلانية	١٥٩,٦٢٩	٦,٧
منسوجات	٧٤,٧٦٦	٣,١
أدوات وتجهيزات خشبية	٣٥,٧٦٦	١,٥
جلود	١٢,٥٨٣	٠,٥
أحجار وتراب	١٣,٨٧٧	٠,٦
أدوات سيراميك وزجاجيات	١٤,٠٠٠	٠,٦١
زيوت معدنية واستخراج المعادن	٨,١٩٨	٠,٣
المجموع	**٣٣٦,٩٢٥**	**١٤**

٣,٨	٩١,٢١٧	أدوات زراعية
١٠,٦	٢٥٤,١٢٧	خدمات
١٠٠	**٢٤٠,٠٠٠**	**المجموع العام**

من خلال الجدول أعلاه يتبين مدى الدعم الذي تلقاه المجال الصناعي قياساً بالمجال الزراعي، لهذا السبب تحوّل الاقتصاد الإسرائيلي خلال مدة الدراسة إلى اقتصاد صناعي متطور.

ثانياً: في المجال المالي والتجاري (الصادرات والواردات)

لقد ساهمت التعويضات الألمانية في استقرار القيمة المالية في الأسواق الإسرائيلية لاسيما بعد إنشاء البنك المركزي عام ١٩٥٣ الذي تمت المصادقة على عمله في منتصف عام ١٩٥٤، وكان الغرض من إنشاءه بالدرجة الأساس هو لتبنّي ملف التعويضات، وإصدار عملة إسرائيلية جديدة تتناسب والواقع المالي الجديد المترتب نتيجة تدفق تلك التعويضات سواء للحكومة أو الأفراد، فضلاً عن قيامه بمتابعة النشاطات الاقتصادية والاستثمارات المختلفة لاسيما تلك التي بين ألمانيا وإسرائيل[٦٦]، ومنها قيامه في عام ١٩٥٩ ببيع سندات التنمية الإسرائيلية في أسواق المال الألمانية[٦٧]، وتقديم التسهيلات المصرفية للمستثمرين الألمان لاسيما بعد سن قانون تشجيع الاستثمار في إسرائيل عام ١٩٥٩[٦٨]، كذلك أدى البنك المركزي دور الوسيط بين الشركات الكبرى من أجل الاستثمار في إسرائيل لاسيما الشركات الأوروبية من جهة والشركات الألمانية من جهة أخرى كجزء من الخدمات التي تضمنتها اتفاقية التعويضات، وخير مثال على ذلك استطاع في عام ١٩٦١ من التوفيق بين شركات بايرن للمحركات التابعة للمجموعة الاحتكارية الألمانية (فيسك) Fisc والشركة الأمريكية (كايزر) Kaiser من أجل إنشاء مصنع لتجميع السيارات الصغيرة والمتوسطة في إسرائيل[٦٩].

وفيما يتعلق بعملية التبادل التجاري، فقد أصبح عماد التجارة الخارجية هي الصناعات المختلفة، إذ بلغت حوالي ٨٠% من مجموع الصادرات الإسرائيلية، وهذا كله بفضل السلع والخدمات التي حصلت عليها إسرائيل جراء اتفاقية التعويضات[٧٠]، فقد تجاوزت نسبتها خلال المدة ما بين ١٩٥٥-١٩٦٤، ٥٠% قياساً بقيمة الاستيرادات[٧١]، كذلك شهدت المدة المذكورة اعتماد الميزان التجاري على الإنتاج الصناعي تحديداً[٧٢]. وقد ساهمت ألمانيا في دعم السلع الصناعية المصدرة، فجاءت بالمرتبة الثانية بعد المملكة المتحدة في استيرادها للسلع الإسرائيلية التي بلغت حتى عام ١٩٦٠، ٢١,١ مليون دولار، واخذت بالازدياد حتى وصلت في عام ١٩٦٤ إلى اكثر من ٥٠ مليون دولار سنوياً فقط ما يتم تصديره إلى ألمانيا[٧٣]، وهذا لا يعني إهمال الجانب الزراعي، فقد كان لصادراته دوراً في عملية التبادل التجاري، لاسيما بعد أخذ نصيبه من اتفاقية التعويضات، فقد ارتفعت من ٤٠ مليون دولار ما بين الأعوام ١٩٤٩-١٩٥٢ إلى ٤١٧ مليون دولار ما بين الأعوام ١٩٥٦-١٩٦٠[٧٤]، وارتفعت تلك النسبة أيضاً إلى ٨% في عام ١٩٦٣، وأخذت

بالارتفاع حتى بلغت في عام ١٩٦٤ ما نسبته ٧%، وقد عُدّ محصول الحمضيات من أهم الصادرات الزراعية كونه محصولاً نقدياً ساهم بشكل واضح في دعم عملية التبادل التجاري لما يدرّه من احتياجات للنقد الأجنبي(٧٥)، وعند تتبع خط الصادرات السلعية حسب القطاع الإنتاجي يتضح مدى تأثير التعويضات في المجال الصناعي وتفوقه على المجال الزراعي، فبعد أن بلغت الصادرات الزراعية في عام ١٩٤٩ ١٨,٩ مليون دولار، كانت الصادرات الصناعية لا تتجاوز ١٠ ملايين دولار(٧٦)، في حين أخذت الصادرات السلعية الصناعية بالارتفاع بعد عام ١٩٥٣ حتى وصلت قمة ذروتها في نهاية عام ١٩٦٤، أي إلى ما قيمته ٣٤٣,١ مليون دولار سنوياً، بينما بلغت الصادرات الزراعية ٨٦,٥ مليون دولار فقط(٧٧). وفي الجدول التالي، تبيان للأوزان النسبية للصادرات السلعية حسب المجموعات السلعية (نسبة مئوية ما بين الأعوام ١٩٥٥-١٩٦٥(٧٨).

السنة	الحمضيات	منتجات زراعية أخرى	صناعات غذائية	منتجات غذائية مصنعة من الحمضيات	صناعة الماس	صناعة المنتجات المعلبة	صناعة المنتجات الكيمياوية	صناعة المطاط	صناعة المناجم والمحاجر	صناعات أخرى
١٩٥٥	٣٥,٥	٢,٩	١,٥	٢,٤	٢٢,٢	٩,٤	٢,٦	١,٦	١,٦	١٧,٩
١٩٦١	١٦,٩	٩,٢	٣,٣	٣,٣	٢٧,٣	١٠,٢	٥,٢	٣,٥	٢,٦	١٨,٢
١٩٦٥	١٧,٥	٣,٩	٣,٥	٤,٦	٣٢,٥	١٠	٧	١,٨	٥,٦	١٧,١

من خلال تتبع قيم الصادرات السلعية الصناعية والمصنعة، يتبين مدى استفادة المجال الصناعي قياساً بالمجال الزراعي من اتفاقية التعويضات.

المبحث الرابع

دور المساعدات العسكرية والمالية الألمانية في دعم الاقتصاد الإسرائيلي ١٩٥٤-١٩٦٥

شكلت اتفاقية التعويضات الألمانية الإسرائيلية الحجر الأساس في توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ومدخلاً مهماً حتى وصلت إلى مستوى العلاقات الدبلوماسية في عام ١٩٦٥[٧٩]، وبالتالي فقد ساهمت تلك المساعدات والتي أُدخلت ضمن نطاق التعويضات المقررة للحكومة الإسرائيلية في دعم عملية التنمية الاقتصادية في إسرائيل إلى حد كبير، وعليه فإن فكرة "Wiedergutmachung" التعويض شكلت عصب تلك المساعدات وجعلت تسليح إسرائيل واجباً ألمانياً[٨٠].

وفي تعليق لعساف رازين أستاذ الاقتصاد في جامعة تل أبيب على دور ألمانيا الغربية في مساعدة إسرائيل للنهوض باقتصادها، قال: ((**إن المساعدات الألمانية كانت المصدر الرئيس للمساعدات الخارجية التي حصلت عليها إسرائيل خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، وقد أثّرت بالاقتصاد الإسرائيلي بشكل واضح**))[٨١].

لقد بدأ التعاون العسكري بين البلدين منذ منتصف عام ١٩٥٤، عندما أوفدت إسرائيل ملحقاً عسكرياً لبون، وعندما لم يكن يسمح لألمانيا القيام بالتصنيع الحربي، بدأت بتزويد إسرائيل بقوارب بحرية عسكرية، ورفعت عنها الملصقات التي تشير لألمانيا وعن أي سلاح آخر كانت تورده لإسرائيل، وكان يتم وضعه بأحواض تجارية بريطانية أو فرنسية[٨٢].

وفي أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، سعت إسرائيل إلى الحصول على الأسلحة الألمانية، وقد استطاع الوفد الإسرائيلي الذي زار ألمانيا الغربية في ذلك الوقت من الحصول على مجموعة من الأسلحة شملت طائرات نقل عسكرية، وطائرات عمودية، ومدافع وصواريخ مضادة للدبابات، وقد قدّرت الأسلحة آنذاك بـ(٣٠٠) مليون مارك، وقُدّمت هذه الأسلحة على أنها هدية سرية لإسرائيل[٨٣].

وفي مجال التدريب، بدأت ألمانيا في عام ١٩٥٨ بتنفيذ برامج لتدريب الجنود والضباط الإسرائيليين على الأسلحة الألمانية، وتقديم منح دراسية خاصة في مجال الطيران العسكري وهندسة الطيران والمدفعية. وقد تكفلت ألمانيا بدفع نفقات تلك البرامج[٨٤]، وكذلك اتجهت الحكومة الألمانية في نهاية الخمسينيات إلى دعم صناعة الأسلحة الإسرائيلية ضمن برنامج التعويضات عن طريق توفير المصانع والخبرات العسكرية، وشراء المنتجات العسكرية الإسرائيلية، ومنها البنادق والمعدات العسكرية الخفيفة والمتوسطة، وبهذا أصبحت الصناعة الحربية كأحد روافد الاقتصاد والمال في إسرائيل[٨٥].

وبناءً على رغبة الرئيس الأمريكي جون كينيدي John Kennedy[٨٦]، أجرى أديناور محادثات سرية مع بن غوريون في أول لقاء لهما تم في فندق والدوروف أستوريا في مدينة نيويورك في الرابع من آذار ١٩٦١، وقد تم الاتفاق بينهما على تزويد إسرائيل بالأسلحة الألمانية كجزء من اتفاقية التعويضات، كما وافق أديناور على تقديم قرض ألماني لإسرائيل مقداره ٢٠٠ مليون مارك يجدد سنوياً بمقدار ١٤٠ مليون مارك ولمدة عشر سنوات[٨٧]، كما وتم الاتفاق أيضاً على تخصيص ٣ ملايين مارك سنوياً لدعم المؤسسة العلمية في إسرائيل، ومنها مؤسسة وايزمان[٨٨].

وفي الرابع من آذار عام ١٩٦٢ عقدت إسرائيل مع الجانب الألماني الاتفاقية الأولى لبرنامج المساعدات العسكرية ذات الأمد الطويل، تلك الاتفاقية التي تقرر أن تحاط بالسرية كونها عُدّت سابقة مهمة ومتطورة في مجال الدعم الألماني لإسرائيل، كونها مكنت الأخيرة من الحصول على مئات الأطنان من الأسلحة والمعدات المختلفة والمواد الخام التي تدخل في تطوير الصناعات العسكرية[٨٩]، كذلك أقرت الحكومة الألمانية في نهاية عام ١٩٦٢ اعتماد مبلغ ٦٠ مليون دولار كمعونات عسكرية عاجلة لإسرائيل[٩٠].

وفي حزيران من عام ١٩٦٤ طلبت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل سري من ألمانيا الغربية تزويد إسرائيل بالأسلحة التي تحتاجها، فاستجابت الحكومة الألمانية للطلب الأمريكي، وتم تزويد إسرائيل بأسلحة قُدّرت قيمتها بـ٣٢٠ مليون مارك شملت ٢٠٠ دبابة نوع بانتون، وخمس طائرات حربية، وخمس عشرة طائرة عمودية، و٦ قوارب سريعة[٩١].

لقد قُدّرت الأموال التي قُدّمت لإسرائيل تحت مسمى معونات عسكرية أو مساعدات مالية التي عُدّت جزءً من التعويضات الألمانية لإسرائيل وأُدرجت في ديباجة الاتفاقية لكن من دون تحديد قيمة المبالغ أو جداول زمنية ثابتة خلال عقد الخمسينيات ومنتصف الستينيات بحوالي ٢,١ مليار دولار، منها ٨٠٠ مليون دولار قُدّمت مجاناً على شكل معدات عسكرية ومستلزمات حربية مختلفة[٩٢]. وفي تعليق للسياسي الإسرائيلي شيمون بيريز على أهمية المعونات العسكرية الألمانية لإسرائيل قائلاً: ((**أعطتنا أمريكا المال، وأعطتنا فرنسا السلاح مقابل المال، بينما ألمانيا أعطتنا السلاح بلا مال**))[٩٣].

يتضح مما سبق أن الدعم العسكري والمالي الألماني لإسرائيل أثر بشكل كبير في تطوير الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من ناحيتين: الأولى، أنه ساهم في بناء ترسانة عسكرية قوية، وحوّلت إسرائيل إلى دولة مصنعة ومصدرة للمعدات العسكرية لاسيما بعد عام ١٩٦٠، وهي لم تبلغ إعلانها كدولة العقد من الزمن، وهذا ما جعل الصناعة العسكرية تصبح كأحد روافد الاقتصاد الإسرائيلي، أما من الناحية الثانية، فإن الدعم العسكري والمالي وفّر على إسرائيل أموالاً طائلة من موازنات البلاد السنوية استطاعت استثمارها في مجالات اقتصادية أخرى ساهمت في تطوير ودعم اقتصادها خلال عقدي الخمسينات والستينات.

الخاتمة

ساهمت اتفاقية التعويضات في زيادة عمق الروابط الاقتصادية بين ألمانيا الغربية وإسرائيل، وبالتالي أدت إلى بناء علاقات سياسية متكافئة، ودخلت مرحلة التمثيل الدبلوماسي في أيار ١٩٦٥، وقد أوكلت للتعليم في إسرائيل مهمة ترسيخ تلك الروابط بعدما أقر له نصيباً من تلك التعويضات، إذ تم إدراج محرقة الهولوكوست ودلالاتها في المناهج الدراسية الإسرائيلية، وشكلت لجان تربوية مشتركة من معلمين إسرائيليين والمان لهذا الغرض.

ساهمت تلك الاتفاقية في دفع المجتمع الدولي لاسيما دول الحلفاء في عام ١٩٥٥ على الاعتراف بألمانيا الغربية كدولة مستقلة وانضمامها إلى حلف الناتو في نفس العام، ودخولها ضمن الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٥٧. وبهذا حقق أديناور ما كان يصبو إليه عندما سعى إلى توقيع تلك الاتفاقية.

لقد أصبحت اتفاقية التعويضات نقطة تحول في تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي وبخاصة في السنوات الأولى لتوقيعها، فقد تراوح معدل التعويض سلعاً وخدمات إلى ما قيمته ما بين ١٣٠-١٥٠ مليون دولار سنوياً وأصبحت تلك القيم تمثل ما نسبته ما بين ٢٠% إلى ٣٠% من مجموع الواردات خلال المدة ما بين ١٩٥٤-١٩٦٥، بل أنها أُدخلت في بعض فقرات موازنات البلاد السنوية خلال المدة المذكورة، إذ بلغت ما بين (٢٤٠٠) مليون مارك ثمن سلعاً وخدمات و(١٠٥٠) مليون مارك ثمن نفط، لهذا فإن توقف هكذا مورد أوجد اختلالاً في عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي عانى الاقتصاد الإسرائيلي مع نهاية عام ١٩٦٥ من أزمة اقتصادية حقيقية، دفعت بإسرائيل إلى الاستعانة بدول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل ملء الفراغ الذي خلّفته نهاية اتفاقية التعويضات الألمانية الإسرائيلية بعد انتهاء المدة المتفق عليها.

الهوامش:

١. رمسيس عوض، الهولوكوست بين التأكيد والابتكار، دار الهلال للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠ ص١٢.

٢. البوندستاغ: وهو برلمان جمهورية ألمانيا الاتحادية أو الاسم غير الرسمي لألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ويعد أعلى سلطة تشريعية في البلاد، ويبلغ عدد أعضاءه ٤١٠ نائباً، وقد تم انتخاب أول دورة تشريعية له في السابع من أيلول من عام ١٩٤٩. ينظر الموقع الإلكتروني: /https://ar.wikipedia.org/wiki

٣. مجموعة مؤلفين، علاقات إسرائيل الدولية-السياقات والأدوات، تحرير: عواطف أبو يوسف، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٤، ص١٣٦.

٤. حاييم وايزمان (١٨٧٤-١٩٥٢) ولد في مرتول في ولاية منسك في روسيا البيضاء، تخصص في علم الكيمياء، عمل كيميائياً في جنيف عام ١٩٠١، وفي خضم الحرب العالمية الأولى أصبح مديراً للمعامل التابعة لمركز القيادة البحرية البريطانية، هيأ الظروف المناسبة للحصول على تصريح بلفور ١٩١٧، أصبح رئيساً للمنظمة الصهيونية عام ١٩٢٦، اختير أول رئيس لدولة إسرائيل عام ١٩٤٩، توفي عام ١٩٥٢. ينظر:

Norman Rose, Cham Weizmann, A biography, London, `1986. P. 543.

٥. علي محافظة، ألمانيا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٦٨.

6. Wageh Atek, Probiem der aegyptish deutshen beziehunaeh 1952-1965, dissertationzut. Doctors Geschichte Uniteritaet Esien, 1982. S25.

٧. محاكمات نورمبيرغ: وهي المحاكمات التي عُقدت أولى جلساتها في العشرين من تشرين الأول عام ١٩٤٥ من أجل محاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية الذين ارتكبوا فضائع بحق الإنسانية في أوروبا، وقد تم محاكمة ٢٠٠ شخص من قادة الحزب النازي، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى مدينة نورمبيرغ في ولاية بافاريا التي عُقدت فيها تلك المحاكمات: ينظر:

Guenael Mettraux, Perspectives on the Nuremberg, Trial Oxford University Press, 2008. P. 9.

٨. محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص١٢٦.

٩. كونراد هيرمان جوزيف أديناور (١٨٧٦-١٩٦٧)، ولد في كولن، وحصل على إجازة في القانون، أصبح عضواً في حزب الوسط عام ١٩٥٦ ثم نائباً لبلدية كولونيا ١٩١٧-١٩٣٣، ثم أصبح أول مستشاراً لجمهورية ألمانيا بعد الخراب الذي حل بها جراء الحرب العالمية الثانية، أسس حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي. توفي عام ١٩٦٧. للمزيد ينظر:

Art David, The politics of the Nazi past in Germany and Austria, Cambridge: Cambridge University Press, 2005, p. 53-55.

١٠. بن غوريون (١٨٨٦-١٩٧٣)، اسمه دايفيد جريت قبل أن يغيره إلى بن غوريون (أي ابن الشبل)، ولد في روسيا ثم هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٠٦، عُدّ من أبرز مؤسسي دولة إسرائيل أصبح بعد إعلان دولة إسرائيل أول رئيس لوزرائها عام ١٩٤٨-١٩٥٣ ثم ١٩٥٤-١٩٦٣ استقال من وظائفه السياسية عام ١٩٧٣ وهي السنة التي توفي فيها. ينظر: عبد الوهاب المسيري، اليهودية والصهيونية وإسرائيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥ ص١٤٩.

١١. موشيه رفيف، مذكرات موشيه رفيف-إسرائيل في الخمسين، ترجمة: محمود عباس، دار الشروق للنشر، حيفا، ١٩٩٠، ص٨٦.

١٢. على محافظة، المصدر السابق، ص٦٧.

13. Rot Vogel, Israel, Stuttgart Degerloch see Wald veriag, 1967, p. 17-18.

14. Konrad Adenauer, Erinnerungen 1945-1953, Stuttgart, Hambarg, Deutscher Buecherbund, 1965, p. 140-142.

١٥. علي محافظة، المصدر السابق، ص٦٨-٦٩.

١٦. موشيه رفيف، المصدر السابق، ص٨٧.

١٧. المصدر نفسه، ص٨٧-٨٨.

١٨. محمد إسماعيل، الأوضاع الداخلية في إسرائيل وأثرها في حرب ١٩٦٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب-الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٨، ص٢٨.

19. Michael Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy. London, Oxford University Press. Toronto Melbourne, 1974. P. 374.

٢٠. موشيه رفيف، المصدر السابق، ص٨٨-٨٩.

٢١. علي محافظة، المصدر السابق، ص٦٩.

٢٢. موشيه رفيف، المصدر السابق، ص٨٨.

٢٣. أيهم علي حماد، أثر العوامل الاقتصادية في وضع السياسة الخارجية الإسرائيلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد والتخطيط-جامعة تشرين، اللاذقية، ٢٠٠٤، ص١٣.

24. Henning Koehle, Adeauer, eine politiesche Biograophie, Bd3, Berlin, propy laeen Taschenbuch, 1997, p. 169.

٢٥. مناحيم بيغن (١٩١٣-١٩٩٢)، ولد في روسيا، انضم إلى أول جماعة صهيونية اسمها هاشومير هانجي ١٩٢٥، أصبح مولعاً بأفكار بجابونتسكي منذ عام ١٩٢٩، حصل على شهادة المحاماة عام ١٩٣٥، دخل فلسطين عام ١٩٤٢، دخل الحياة السياسية بعد عام ١٩٤٨ ثم أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٧٧ ثم للمرة الثانية عام ١٩٨١. ينظر: معتز رضوان حميدات، مناحيم بيغن ودوره في الحياة السياسية الإسرائيلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا-الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٣، ص عدة صفحات.

٢٦. الكنيست: هو البرلمان الإسرائيلي المكون من ١٢٠ عضواً يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات على أساس التمثيل النسبي لقوائم حزبية، نظرياً الكنيست هو أعلى سلطة في دولة إسرائيل، فهو ينتخب رئيس الدولة ويستطيع عزله. ينظر: خليل الشقاقي، بنية النظام السياسي وصنع القرار السياسي في إسرائيل، المجلة العربية للعلوم السياسية، القاهرة، العدد ٢، ١٩٨٨، ص٢١٣-٢١٤.

٢٧. معتز رضوان، المصدر السابق، ص٥٨.

28. Rachel Cole, Sixty years, relationship between Germany and Israel, March 2011, p. 57.

٢٩. ليني برينر، الحركة التصحيحية من جابوتنسكي إلى شامير، دار الخليل للنشر والأبحاث الفلسطينية، عمان، ص١٤٩.

٣٠. علي محافظة، المصدر السابق، ص٦٨-٦٩؛ H. Korhler, Op Cit., p. 160-161.

31. Kenneth, M. Lewan. How West Germany Helped to Build Israel in, Journal of Palestine Studies. Vol. No. 4, Summer 1976, p. 55.

٣٢. علي محافظة، المصدر السابق، ص٧٤.

33. W. Atek, Op Cit., p. 607.

٣٤. علي محافظة، المصدر السابق، ص٧٥-٧٦.

35. W. Atek, Op Cit., p. 910.

٣٦. علي محافظة، المصدر السابق، ص٧٦-٧٧.

٣٧. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، القاهرة، ص١٥٤.

٣٨. فوائد حمدي تيسير، الاقتصاد الإسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام، دار الجليل، عمان ١٩٨٤، ص١٠.

٣٩. عبد العزيز مطلق، العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينيات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا-الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٠، ص١٤١.

٤٠. جودة عبد الخالق، حول تكييف طبيعة العلاقات بين العرب وإسرائيل وأمريكا، مجلة شؤون عربية، عدد ٢٧، تموز ١٩٨٣، ص٣٦.

٤١. وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤ ص٢٤٧.

٤٢. السيد عليوة، إدارة الاقتصاد الإسرائيلي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧ ص١٤٥.

٤٣. أيا أيبيان أرتس، بلادي-خمسة وعشرون سنة على قيام دولة إسرائيل، القدس، ١٩٧٢ ص٢٤٣.

٤٤. محمد إسماعيل، المصدر السابق، ص٢٤.

٤٥. فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣ ص٣٣.

٤٦. محمد إسماعيل، المصدر السابق، ص٢٤.

٤٧. محمد عبد العزيز، مصدر سابق، ص٢١٦.

٤٨. حمودة عبد الخالق، من يساعد إسرائيل-التحويل الخارجي لإسرائيل منذ نشأتها واثره في دعم مكانتها، دار المستقبل العربي للنشر، بيروت، ١٩٥٨، ص٦٧.

٤٩. مأمون سويدان، علاقات إسرائيل مع العالم العربي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠١٤، ص٤١٦.

٥٠. محمد إسماعيل، المصدر السابق، ص٢٤-٢٥؛ جاسم بركاتي، بداية الاقتصاد الإسرائيلي، مؤسسة لايك للنشر، القدس، ١٩٨٥، ص٥٤.

51. Aharon, Yair. The Israel Economy Dreams and Realities, London, Routledge, 1991, p. 75.

52. Plessher Yakir, The Politics of Israel From Ideology to Stagnation, AL-bany, NY, University of New York Press, 1994, p. 77.

٥٣. فؤاد مرسي، المصدر السابق، ص٦٠.

٥٤. محمد إسماعيل، المصدر السابق، ص٢٠٩.

٥٥. حسين ابو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د.ت، ص٨٦.

٥٦. ماضي عبد الفتاح محمد، الدين والسياسة في إسرائيل، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص٨٠.

57. Wd. W.W. Ptth. Ed. dlorw.

٥٨. موشيه رفيف، المصدر السابق، ص٩١.

٥٩. حكمت عاشور، العلاقات التجارية الخارجية لإسرائيل بين الاقتصادي والزراعي والحرفي والعسكري، فلسطين، ٢٠١٤، ص٥٧٢.

٦٠. إلياس سعد، إسرائيل والبطالة، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨، ص٥٧.

٦١. علي محافظة، المصدر السابق، ص٨١.

62. Lewan, Kenneth, Op Cit., p. 42

63. Rivlin Paull, The Israel Economy. Boulder Colo: West view press, p. 57.

64. The Israel Xear book 1960, published in Israel, Year book publications, p. 18.

٦٥. علي محافظة، المصدر السابق، ص٨٢-٨٣.

٦٦. حاييم بركاتي، المصدر السابق، ص٩٣.

٦٧. عبد الفتاح محمد ماضي، المصدر السابق، ص٨٠.

٦٨. عادل مناع وعربي بشارة، دراسات في المجتمع الإسرائيلي، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، ١٩٩٥، ص٢٥٤.

٦٩. فؤاد مرسي، المصدر السابق، ص٥٢.

٧٠. حسين أبو النمل، المصدر السابق، ص٢٤٩.

٧١. السيد عليوة، المصدر السابق، ص٣٥.

٧٢. عبد النبي يوسف، السياسة النقدية في إسرائيل، مكتبة عين شمس للنشر، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٧٩.

٧٣. الوثائق الإسرائيلية، التقارير السنوية، الإحصاء المركزي للسنوات ١٩٥٢-٢٠١٢، ص عدة صفحات.

٧٤. سمير عبد الله البرغوثي، الاتجاهات العامة في تطور الاقتصاد الإسرائيلي، منشورات دار الجليل، عمان، ١٩٨٨، ص١٢٨.

٧٥. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٥، ص٦٠٩.

٧٦. الوثائق الإسرائيلية، التقارير السنوية لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي للسنوات ١٩٤٩-٢٠١٢.

٧٧. المصدر نفسه.

٧٨. حكمت عاشور، المصدر السابق، ص٥٧٣؛ Michael Michaely, Foreign Trade Regims and Economic Development. Israel, New York, 1975, p. 50.

٧٩. عاطف أبو يوسف، القوى الكبرى أكثر من دور تاريخي، فلسطين، ٢٠١٤، ص٣٦؛ Lily Gardner Feldman. The special relationship between the Germany and Israel, Massa Chestirs Boston, Allen, 1984, p. 25

٨٠. عواطف أبو يوسف، المصدر السابق، ص١٤١.

٨١. محمد عزيز ربيع، المصدر السابق، ص١٢٧؛ Assaf Razin, US Foreign aid to Israel, Jerusalem Quarterly Cfall, 1983, p. 13.

٨٢. عواطف أبو يوسف، المصدر السابق، ص١٤٢.

٨٣. علي محافظة، المصدر السابق، ص١٢٨.

84. Oufrid Nassauer & Chris Toper Steinmetz. Armaments cooperation between Germany and Israel in formation. Center for Translation, 2003, p. 55.

٨٥. محمد عزيز ربيع، المصدر السابق، ص١٢٧.

٨٦. جون كينيدي (١٩١٧-١٩٦٣) الرئيس الخامس والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، تولى حكم البلاد بين عامي ١٩٦١-١٩٦٣، درس في جامعة لندن في كلية العلوم عام ١٩٣٧، وأصبح عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٥٢، تم اغتياله في دالاس في ولاية تكساس في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٣. ينظر: صالح زهر الدين، قاموس الشخصيات الأمريكية، المركز الثقافي للنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ج١، ص٣١٥.

٨٧. على محافظة، المصدر السابق، ص١٢٨.

٨٨. عواطف أبو يوسف، المصدر السابق، ص١٥٠.

٨٩. محمود شيت خطاب، العسكرية الإسرائيلية، دار الفكر للنشر، بيروت، ١٩٧٠، ص٣٣٨.

٩٠. محمد إسماعيل، المصدر السابق، ص٢١٠.

91. Hentschel Voolker, Ludwing Erharrd Ein Politaker Leben. Muenchen Olzog, 1996, p. 551.

٩٢. محمد إسماعيل، المصدر السابق، ص٢١٠-٢١١.

٩٣. محمد عزيز ربيع، المصدر السابق، ص١٢٧.